


الصفحة	الامتحان الجهوي الموحد لنيل شهادة البكالوريا		 السلطة المغربية وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشرق المركز الجهوي للامتحانات
1	الدورة العادية 2024		
2			
π HGB1	الشعبة أو المسلك: ★ العلوم التجريبية والرياضية: المعامل: 2 ★ علوم الاقتصاد والتسيير: المعامل: 3 ★ العلوم الشرعية، المعامل: 2	★ المستوى: الأولى بكالوريا ★ مدة الإنجاز: ساعتان	المادة: التاريخ والجغرافيا

الموضوع

أولاً: مادة الجغرافيا: الاشتغال بوثائق 10 ن

الوثيقة 1: جدول تطور نصيب الفرد من الماء ببعض البلدان العربية ما بين 1962 و2022 بالمتر المكعب (m³) للفرد سنوياً

البلدان	1962	1982	2002	2011	2022 (*)
المغرب	2363	1406	985	899	650
مصر	1948	1216	817	694	539
الأردن	965	378	188	148	120
العراق	11561	6215	3561	2751	827

معطيات داعمة: يعتبر كل بلد يقل فيه نصيب الفرد من الماء عن 1000 متر مكعب سنوياً ضمن البلدان التي تعاني خصاصة / عجزاً مائياً.

منظمة الأغذية والزراعة FAO 2013، ضمن حوكمة المياه في المنطقة العربية لإدارة الندرج وتأمين المستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية 2014، ص 140. (*) معطيات مأخوذة من النشرات الدورية الوطنية المتعلقة بوضعية الماء.

الوثيقة 2:

"يعيش ما يقرب من 86% من السكان في المنطقة العربية، (...) في ظل ظروف تتسم بندرة المياه (...)، بفعل عدد من التحديات، منها ارتفاع معدلات النمو السكاني، وتلوث المياه، والاعتماد الكبير على موارد المياه العابرة للحدود، والأضرار التي تلحق بالبنية الأساسية للمياه بسبب النزاع والاحتلال، والاستخدام المسرف للمياه، وخاصة في القطاع الزراعي. ويزداد هذا الوضع سوءاً بسبب آثار تغير المناخ نظراً للارتفاع المتوقع في درجات الحرارة واتجاهات هطول الأمطار إلى الانخفاض بشكل عام."

تقرير الأمم المتحدة العالمي عن تنمية الموارد المائية لعام 2021، تقدير قيمة المياه، ليونيسكو 2021، ص 120. (بتصرف)

الوثيقة 3:

"يعتبر مشكل المياه من بين المسائل المستعجلة التي يتعين معالجتها، (...) وتطرح اللجنة [الخاصة بالنموذج التنموي] بهذا الخصوص أربعة مقترحات:

يتعلق الأمر، في البداية، بإصلاح القطاع وتعزيز الشفافية بشأن تكلفة الموارد المائية في كل مرحلة من مراحل تعبئتها، (...) وذلك من خلال إدماج تكاليف البنيات التحتية لتعبئة الماء ضمن تكلفة هذا المورد (...). وفي مرحلة ثانية، توصي اللجنة بوضع تعريفية تعكس القيمة الحقيقية للمورد المائي بغية ترشيد استعماله وحسن تديبر ندرته (...) وسيتم ذلك على الخصوص من خلال الرفع التدريجي لتعريفية المياه بالنسبة لكافة المستهلكين (...). بالنسبة للفلاحة، سيكون من المناسب وضع آليات للتشجيع على اقتصاد الماء اعتماداً على حصص للسقي تتناسب مع مساحات الاستغلاليات الفلاحية. وفي مرحلة ثالثة، سيتعلق الأمر بإنشاء وكالة وطنية لتديبر الماء (...). وأخيراً، فإنه لا يمكن تلبية الاحتياجات من الماء مستقبلاً دون تعبئة الموارد غير التقليدية [تحلية مياه البحر ومعالجة وإعادة استعمال المياه العادمة] ودون الحفاظ على الموارد الجوفية (...)."

اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، النموذج التنموي الجديد: التقرير لعام 2021، ص 127 - 128. (بتصرف)

